View metadata, citation and similar papers at core.ac.uk
brought to you by CORE
provided by Journals of University of Babylon

مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 2: 2020.
Journal of University of Babylon for Humanities, Vol.(28), No.(2): 2020.

الجهد النّحوي لتقيّ الدّين النّيلي في كتابه التّحفة الشّافية في شرح الكافية

هاشم جعفر حسين حسين علي جسام
قسم اللغة العربية /كلية التربية للعلوم الإنسانية/جامعة بابل
HashemJaafar_123@yahoo.com

معلومات البحث
تاريخ الاستلام : 8/ 12 / 2019
تاريخ قبول النشر: 23/ 1 / 2020
تاريخ النشر: 19/ 4 / 2020

الخلاصة:

يدرس هذا البحث الجهد النحوي لتقي الدين النيلي الحلي من علماء القرن السابع الهجري في كتابه "التحفة الشافية "وهو كتاب تعليمي يشرح فيه النيلي متن كافية ابن الحاجب ، ومتن الكافية هو متن صعب على الدارسين استعصت مادته على الكثير منهم مما دفع النيلي الى حل اشكالاته وتيسير مباحثه النحوية وكان لهذا الشرح صدى واسع عند أكابر النحويين اللاحقين لزمن النيلي أذ نقلوا الكثير من أقواله وانتفعوا من ردوده واعتراضاته واختياراته وقد قسمت المادة المدروسة على ثلاثة مباحث أولها مسائل الأسماء وثانيها مسائل الأفعال وثالثها مسائل الحروف وكان من أبرز نتائج البحث إثبات أن كان له مشاركة فاعلة في تقويم المسائل النحوية وتحقيق أحكام مستقلة له في كتابه "التحفة الشافية" نالت عناية الدارسين بعده فضلاً عن أن البحث قد ناقش آراء النيلي فلم تسلم من القبول والرد بحسب مقتضيات البحث العلمي الرصين.

الكلمات الدالة: الجهد النّحوي، النّيلي، التّعليل، الخلافات النّحوية، الإعراب.

The Grammatical Effort of Taqi Eldeen Al-Neely in his Book "AL- Tuhfa AL- Shafia"

Hashem Jaafar Hussein Husain Ali Gassam
Department of Arabic/College of Education for Human sciences/ University of Babylon

Abstract

This research studies the grammatical effort of at Taqi AL Deen AL. Neely, who is the seventh century , or Hijra in his book AL. TuhfaAL.Shafia " which is an educational book the explains the content of " kafiatIbnHajib " which is difficult to study by many students. this made AL. Neely solve its problems and made them easy

This explanation has a big reputation to the big grammatists that came later who took many of his speeches and made benefits from his replays , objections and choices.

The studied material was divided into three sections , the first was the nouns matters , the second was the verbs matters and the third was the letters matters. the most noticeable results for this research is that AL.Neely had a big contribution to the correction of the grammatical matters and making independent opinions in his book " AL.Tuhfa AL. Shafia " which get the respect and attention of the students later on. in addition that the research had discussed AL Neely opinions so it had an acceptance and refusals as a staid scientific research.

key words: Grammatical effort, indigo, explanation, grammatical differ

by University of Babylon is licensed under a Journal of University of Babylon for Humanities (JUBH)
Creative Commons Attribution 4.0 International License

المقدمة

تقيّ الدين النيليّ (أبو إسحاقَ تقيّ الدينِ إبراهيمُ بن الحسينِ بن عبيدِ اللهِ بن إبراهيمِ بن ثابتٍ الطائيّ النيليّ)، المولود في النيل، والمتوفّى في بغدادفي القرن السابع الهجري[1]، واحدٌ من علماء النحو المبرَّزين، عاصر أساطين النحويين، كابن معطٍ، (ت628ه) وابن يعيش(ت 643ه)، وابن الحاجب(ت646ه)، وشرح اثنين من أهمّ المؤلفات النحوية في عصره، أحدهما(ألفية ابن معطٍ)، شرحها النيلي في كتابه(الصفوة الصفية في شرح الدّرة الألفية)، والمؤلَّف الآخر(كافية ابن الحاجب)، شرحها النيليّ في كتابه الذي ندرسه في هذا البحث وعنوانه(التحفة الشافية في شرح الكافية)، وكان الغرض من تأليفه هذا الشرح أن يكون كتاباً تعليمياً لشُداة الطلاب، يحلُّ إشكالات متن كتاب (الكافية) وييسر مطالبه،لمّا ظهرت شكايتهم من وعورة مطالبه، فما كان من تقي الدين إلا أنْ أوفى في شرحهِ، فشرحه شرحاً دقيقاً محكماً، فكان يناقش المسائل النحوية التي أوردها مؤلِّف الكتاب، فلم يترك مسألةً من غير تعقيبٍ أو تعليلٍ أو توضيحٍ، مُتخذاً من الآيات القرآنية والنصوص الشعرية وآراء المدرستين مَعيناً له في ذلك، فضلاً عن إيرادهِ آراء العلماء على اختلاف مذاهبهم، والوقوف عليها بالمناقشة والرد والترجيح والتدليل على صحتها، وذلك بحجج ارتضاها، ورُبَّما اعترض على طائفة أُخرى من الآراء وضعَّفها.

وقد حظيت الجهود النحوية للنيلي في هذا الشرح بعناية كبار العلماء، فنقلوا جملة صالحة من تحقيقات النيلي، وصرّحوا باسم (التحفة الشافية) في بعض النقولات، ومن هؤلاء الذين نقلوا عنه: أبو الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماه(ت732ه)[2]، وابن هشام الأنصاري(ت 761ه)[3]، وبدر الدين الزركشي(ت794ه)[4]، وبدر الدين العيني(ت855ه)، وقد صرّح باسمه تارة وتارة سمّاه صاحب التحفة[5]، وعبد القادر البغداديُّ(ت1093ه)[6]،ومحمد بن علي الصبان(ت1206ه)[7].

ولبيان جهد النيلي النحوي في كتابه المذكور، عرض البحث مساهمة النيلي في التفاصيل الدقيقة لجملة من المسائل النحوية التي ظهر فيها اجتهاده النحوي جليّاً، فكان مشاركاً فاعلاً في تقويم أحكامها، وتحقيق مداركها، وتحرير أحكام له يراها معتبرة بأدلة علمية مقنعة لديه، ولاستكمال الجانب التنظيمي للبحث، قُسِّمت مادته على ثلاثة مباحث، تشتمل على مسائل نحويّة منتخبة كان للنيلي جهد نحوي بارز فيها، ضمّ المبحث الأول مسائل الأسماء، واختصّ الثاني بمسائل الأفعال، ودرس الثالث مسائل الحروف.

المبحث الأول: الاجتهاد النحوي في الأسماء

- تأخر الفاعل عن الفعل.

الأصل في الفاعل أن يأتيَ بعد رافعِه، سواءً اسماً ظاهراً كان أو ضميراً مقدّراً، ورافعُ الفاعل هو الفعلُ، أو ما أشبهه من المشتقات أو المصادر، ولا يصحّ تقديمه مع بقائه على فاعليته، بل متى تقدّم الفاعلُ على فعله وجب –عند البصريين– أن يكونَ مبتدأ ،والجملة الفعلية بعده في محل رفع خبر[8]، ومن ثمّ شرع النحويون البصريون يستدلّون على شدة اتصال الفاعل برافعه بأدلة عدة أوصلها بعضهم إلى اثني عشر دليلاً[9]، وعلى النقيض من البصريين نسب إلى الكوفيين ذهابهم إلى جواز تقديم الفاعل على فعله مطلقاً، ووافقهم بعض المتأخرين [10].

وقد وافق النيليّ البصريين في رأيهم، معللاً عدم جواز تقديم الفاعل على رافعه، فذهب إلى أنّ العلة في ذلك، مردُّها إلى أنّ الفاعل كالجزء من فعله ولا يجوز تقديمه عليه ((بدليل استتاره فيه نحو زيدٌ قام))[11].

ثم ذكر النيلي علة أخرىلوقوع علامة رفع الفعل بعد الفاعل، مثل تقومانِ، وتقومون ،فالنون علامة رفع الفعل وقد جاءت بعد ضمير الفاعل (الألف والواو)، وعلامة رفع الفعل لا تفصل عن مرفوعها بأجنبي.[12]

ولو تتبعنا علل البصريين لوجدناهم مختلفين في ما بينهم في تعليل عدم جواز التقديم ، فسيبويه لم يذكر تلك العلة صراحةً، وإنّما وصفها بالقبح، ورأى أنّها من ضرورات الشعر[13]. ورأى ابن السراج أنّ في تقديم الفاعل التباساً بالمبتدأ، لأنّنا لو قدّمنا الفاعل لارتفع بالابتداء ،وليس بالفعل[14]، وهو ما رجّحه ابن هشام، وابن عقيل[15].

وتتّضح صحة مذهب البصريين في هذه المسألة في قولنا: الطلاب نجحوا، فلو أعربنا (الطلاب) فاعلاً، لأصبح الفعل يرفع فاعلين في آن واحد، وهذا لا نظير له في العربية، لذا يرجّح الباحث رأي البصريين في هذه المسألة.

- تقديم المبتدأ على الخبر.

الأصل في المبتدأ أنْ يتقدم على خبره، وقد يتقدَّمُ أحدهما وجوباً، فيتأخر الآخر وجوباً–هذا عند البصريين– وقد فصّلت كتب النحو موارد تقديم كل منهما على الآخر وجوباً أو جوازاً، ومنع الكوفيون تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة، فالمفرد، نحو: (قائمٌ زيدٌ، وذاهبٌ عمرٌو) والجملة، نحو: (أبوه قائمٌ زيدٌ، وأخوه ذاهبٌ عمرٌو)[16]، واستشهد البصريون على صحة مذهبهم بما ورد عن العرب شعراً ونثراً، ومن ذلك قول الفرزدق[17]:(الطويل)

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

إذ أعربوا (بنونا) :خبراً مقدماً، و(بنو) مبتدأً مؤخراً[18]، وقد بيّن النيليّ رأيه في هذا الخلاف النحوي بقوله: إنّ((الخبرَ إذا كان مشتقاً، ففيه ضميرٌ عائدٌ إلى المبتدأ، هذا رأي البصريين، أمّا الكوفيون، فلا يجوز عندهم خلو الخبر من ضمير، وإن كان غير مشتق يقدروه بالمشتق، فيقدّرون في نحو زيد غلامك إنّه في معنى خادمك ،فإذا ثبت أنّ في الخبر ضميراً غالباً، فلو لم يكن أصل المبتدأ التقديم لكان في الخبر على المبتدأ نحو (قائمٌ زيدٌ) تقديم للمضمر على المظهر لفظاً ومعنى، وذلك غير جائز بالاتفاق))[19]. وذهب فريقٌ من النحويين إلى أنّ الأصل في المبتدأ التقديم؛ لأنّ الخبر وصفٌ في المعنى للمبتدأ ،فاستحق التأخير وضعاًكما هو متأخر عنه رتبة[20]، ومنهم من ذهب إلى أنّ المبتدأ مَحْكُوم عَلَيْهِ فَلَا بُد من تَقْدِيمه ليتَحَقَّق[21]، ورد النيليّ هذه العلة بقوله:((قلت: الفاعلُ أيضاً محكومٌ عليه، ولا يجوز تقديمه عند البصريين إجماعاً))[22]، وما علل به النيليّ هو نص عبارة الكوفيين في تعليلهم لعدم جواز تقدم الخبر على المبتدأ، فقد قالوا :((إنّما قلنا ذلك، لأنّه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنّك إذا قلت: (قائمٌ زيدٌ)، كان في (قائمٌ) ضمير (زيد)، بدليلِ أنّه يظهر في التثنية والجمع، فتقول: "قائمان الزيدان"، و"قائمون الزيدون"، ولو كان خالياً عن الضمير لكان مُوَحَّداً في الأحوال كلّها، وكذلك إذا قلتَ: (أبوه قائمٌ زيدٌ)، كانت (الهاءُ) في (أبوه) ضميرَ (زيد)، فقد تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلافَ أنّ رُتْبَةَ ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره))[23]، ويرى الباحث أنّ حجة الكوفيين أقوى لما ذكروه من أدلة معتبرة.

- مجيء الخبر جملة

يأتي الخبر جملة، على أربعة أنواع: [24] اسمية،كالمبتدأ وخبره، نحو: سعيدٌ أسلوبُه جميلٌ، وفعلية، نحو: الصيفُ يشتدُّ حرُّه، وشرطية، نحو: خالدٌ إنْ تُعطه يَشكرْكَ، وظرفية، نحو: زيدٌ في الدار، وزيد عندك،وقد تلحق تارة بالمفرد وتارة بالجملة بحسب التقدير[25]، فمن قدّر (كائناً) جعلهما من قبيل الخبر بالمفرد، ومن قدّر

(استقرَّ) جعلهما من قبيل الجملة، فمن اختار الأول حجته أنّ أصل الخبر الإفراد، ومن اختار الثاني حجته أنّ الأصل في العمل إنّما هو للفعل، وهو قول أغلب البصريين[26]، وتابعهم النيليّ قائلاً:((وذلك لأنّ الظرف معمول الفعل والأصل في العمل للفعل، والتقدير زيد استقر عندك أو حصل، فخذف الفعل للعلم به، لاستحالة كون زيد عنده من غير حصول أو استقرار في تلك الجهة، ونقل الضمير المستكن فيه إلى الظرف فصار الضمير مرفوعاً بالظرف كما كان مرتفعاً بالفعل؛ لنيابة الظرف عن الفعل، فصار الظرف مع الضمير جملة؛ فلذلك قدرنا بجملة، ولأنّ الظرف إذا وقع صلة لم يقدر إلا بالجملة، فكذلك ها هنا، أما قياسا على الصلة او طردا للباب))[27].

ثم إنّ الجملة إمّا أن تكون هي المبتدأ في المعنى ،نحو (نطقي الله حسبي)، أو لا، فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى، فلا بُدّ فيها من رابط يربطها بالمبتدأ، وعلة وجود هذا الرابط فصّلها النيليّ بقوله:((وإنّما لزم العائد من الجملة لأنّه كلام قائم بنفسه، لا يفتقر في الفائدة إلى غيره، فلابد من شيء يخرجها عن الاستقلال ويجعلها محتاجة إلى غيرها))[28]، وعلّل النيليّ مجيء الخبر جملة بأمور عدة منها:[29]:

1- إنّ الجملة يمكن أن يعبر بها عن المبتدأ، في السؤال والجواب مع إدخال الذي عليها، نحو قولكك زيد أبوه منطلق ،فتكون هي إياه، فتقول من زيد ؟ فيقال الذي أبوه منطلق.

2-إزالة اللبس في بعض الأحوال فإنك لو قلت بدل قولك (زيدٌ أبوه قائمٌ): أبو زيدٍ قائمٌ، لالتبس بالكنية، فإن قدّمت (زيداً)، زال اللبس، وعلم أنّ له ولداً.

وتعليل النيليّ هنا دليلٌ على إحاطته باللغة وتبحّره فيها، وثقافته الواسعة، فقد جمع أقوال السابقين وأحصاها وأحاط بها، فإذا رجعنا إلى كتب النحويين، فإننا لا نجدهم فصلوا في مجيء الخبر جملة كما فعل النيليّ، فنجد الرضي –مثلاً – يجعل العلة في ذلك لتضمّن الجملة الحكم المطلوب من الخبر، كتضمّن المفرد له[30]، وتعليل الرضي هذا كأنّه مختصرٌ لما قاله النيليّ، إذ لم يتوسّع فيه شرحاً وتوضيحا ،كما فصّله النيليّ.

- **ترخيم الاسم**

التَّرْخِيم هو حذف يلْحق أَوَاخِر الْأَسْمَاء المضمومة فِي النداء تَخْفِيفاً، فيقال: يا حارُ، أي: يا حارثُ[31]. وبين النيليّ أنّه إنما اختص الترخيم بالنداء دون غيره من الأساليب الأخرى لكثرة النداء في كلامهم، فهو ابتداءُ كلِّ خطابٍ وفاتحةُ كلِّ كلام[32]، وأصلُ هذا لسيبويه إذ قال: ((واعلم أنّ الترخيمَ لا يكون إلا في النداء إلا أن يُضطرّ شاعرٌ، وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم))[33]، ثم أخذ النيليّ يبيّن شروط ترخيم الاسم، فأما كونه غير مضاف فعلته عنده أنّ المضاف إليه معربٌ، فلو رُخّم لحذف منه أمران:(حرف الإعراب، والحركة الإعرابية)، وذلك إجحاف، ولأنّ النداء لما لم يقوَ على بنائه لم يقوَ على ترخيمه، ولعل قائل يقول: لِمَ لم يُرخّم الأول (المضاف)؟ فيرى النيليّ أن منتهاه وتمامه بالثاني، فترخيمه كترخيم وسط الكلمة، وعدّ بيت زهير[34]:(الطويل)

خذُوا حَظَّكمْ يا آلَ عِكرمَ واذْكُرُوا أواصِرَنا والرِّحمُ بالغَيْبِ تُذكرُ

من ضرورة الشعر، أو أنّه غير مرخّم لاحتمال أن يكون (عكرمُ) اسماً للام، فحينئذ يكون غير منصرف، والفتحة للجر لا للترخيم،[35].

وما ذكره النيليّ هو رأي البصريين، أما الكوفيون فجوّزوا ترخيم المنادى المضاف مستدلين على حجية مذهبهم بأقوال العرب منها البيت المذكور وغيره[36].

وما ذهب إليه النيليّ متابعاً البصريين هو الصحيح، لأنّ المرخّم هو المقصود بالنداء، وأمّا المضاف إليه فليس هو المقصود، وما جاء خلاف ذلك فضرورة.

المبحث الثاني: اجتهاده في مسائل الأفعال

- تسمية (كان وأخواتها) بالناقصة

اختلف النحويون في سبب تسمية(كان وأخواتها) بالناقصة[37]، وذهب النيليّ إلى أن نقصانها ((لأنّها لو اقتصروا فيها على المرفوع فقط لم يكن المجموع كلاماً))[38]، فهي مفتقرة إلى الخبر، إذ لا تُؤلف مع مرفوعها جملة يحسن السكوت عليها، وقول النيليّ هذا نجده أصوله عند سيبويه إذ قال:((ولا يجوز فيه الاقتصارُ على الفاعل ،كما لم يجز في ظنّنتُ الاقتصارُ على المفعول الأوّل، لأنّ حالك في الاحتياج إلى الآخر ههنا كحالك في الاحتياج إليه ثَمَّةَ... وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليسَ وما كان نحوهنَّ من الفِعل مما لا يَستغني عن الخبر))[39]، والمراد بالفاعل عند سيبويه اسم كان ،لأنّه سمّى اسمها فاعلاً وخبرها مفعولاً.

ومنهم من ذهب إلى أنّ معنى النقص هو عدم دلالتها على الحدث، فهي لا مصادر لها وإنّما تدل على الزمان فقط؛ ولذلك يلزمها الخبر كالعوض عن الحدث، وهو رأي ابن السراج، وأبي علي الفارسي، وابن جني، والجرجاني، وابن يعيش، وغيرهم[40].

وردّ النيليّ هذا الرأي بقوله:((أما قولُهم أنّها لا تدل على الحدث، فباطل؛ فإنّ مصدرها قد يستعمل استعمالها نحو عجبت من كونك قائماً، فأمّا من قال: إنّ هذا مصدر كان التامة وقائماً حال، فليس بشيء؛ لأنّك تقول أكرمتك لكون زيدٍ أخاك، والحال لا تقع معرفة ،غاية ما في الباب أنّ مصدرها لم يستعمل مؤكداً معها؛ للاستغناء عنه بالخبر))[41].

إنّ تعليل النيليّ نقص كان وأخواتها من العلل التعليمية، وهي علة الافتقار، فهي معتمدة على المعنى وترشدنا إلى أهم خصيصة من خصائص هذه الأفعال، وهي كونها مفتقرة إلى الخبر ولا تستغني عنه، وتكفينا مؤونة الخلاف والجدل في ما علّل به النحويون الآخرون.

- بناء الفعل الماضي

لم يختلف النحويون في بناء الفعل الماضي، فالأصلُ في الأفعالِ عندهم البناءُ، فلا يقال لم بُنيَ الفعل الماضي؟،لأنّه بُني على الأصل، وما جاء على أصله لا يسأل عنه، لكنّ النيليّ يرى أن لا مانع من تعليل بنائه؛ لتعليل وجوب الإعراب في الأسماء على الرغم من أن الأصل في الأسماء الإعراب، قال:((ولا غروَ من تعليل وجود البناء في مستحقّه ؛لتعليل وجود الأعراب في مستحقه، فيقال بُني الفعل استحقاقاً لتجرّدهما مما له أعرب الاسم، واستغناء عن فارق لخلوهما من ملتبس)) [42]، ومعنى ذلك أنّه لما عللوا للإعراب الذي هو أصل في الأسماء، فلا بأس بتعليل بناء الأفعال والحروف، وإن كان الأصل فيهما البناء، فهو يرى أنّ الإعراب إنما دخل الأسماء للتفريق بين المعاني المختلفة خوف اللبس، ولما كانت الأفعال والحروف يؤمن معها اللبس بنيا، وأما بناء الفعل على الفتح فيسأل عن علته، وعلل النيلي بناء الفعل الماضي على الحركة فقال:((قالوا إنما بُني على حركة ؛لأن من الأفعال ما ضارع الأسماء مضارعة تامة فأعرب ،وهو الفعل الذي أوله إحدى الزوائد الأربع ومنها ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة فجعل له حظ من الحركات التي هي آلة الإعراب وهو الماضي، وقسم لم يضارع الأسماء بوجه فبقي على سكونه وهو الأمر، ووجه مضارعة الأول

للاسم وقوعه خبراً وصفة وصلة وحالاً، وقيل حرك لمضارعته المضارع في وقوعه شرطاً وجزاءً وقيل لما كان الماضي يخبر به، والأمر لا يُخبر به حرّكوه تقوية له))[43]، وأصل هذه العلة التي ذكرها النيلي إنّما هو لسيبويه، فقد ذكر سيبويه أنّهم ((لم يسكّنوا آخِر فَعَلَ، لأنّ فيها بعض ما في المضارعَة، تقول: (هذا رجلٌ ضَرَبَنَا)، فتَصف بها النكرة، وتكون في موضع ضاربٍ إذا قلت:(هذا رجلٌ ضارب). وتقول: (إن فَعَل فعلتُ)، فيكون في معنى إن يَفْعَلْ أفعلْ، فهي فعْلٌ كما أنَّ المضارع فِعْلٌ وقد وقعتْ موقعها في إنْ، ووقعت موقعَ الأسماء في الوصف كما تقع المضارعَة في الوصف))[44]، ويشعر قوله بأنّ في الأفعال (بعض ما في المضارعة) أنّ الفعل الماضي يضارع الاسم مضارعة ناقصة، ويرى أنّ المضارعة من وجهين ،من جهة الاسم فهو يقع صفة كما الاسم يقع كذلك، فقولنا هذا رجلٌ ضَرَبَنَا، وصف للنكرة، كما نقول هذا رجلٌ ضاربٌ، ومن جهة الفعل المضارع، فكلاهما يقعان شرطاً وجزاءً ،فكما نقول: إن فعلَ فعلتُ، نقول: إن يفعلْ أفعلْ، ويرى ابن السراج أن مضارعة الفعل الماضي للفعل المضارع وحده هي التي أوجبت له البناء على الحركة [45].

وذكر النيلي أنّهم اختاروا لبنائه الفتح دون غيره؛ لأنّه إما أن يُضم أو يُكسر أو يُفتح فامتنع الضمُّ لوجوه الأول أنّ من الماضي ما بناؤه على وزن فعُل بضم العين ،فلو بني على الضم لتوالت ضمتان في المضموم العين، وذلك مستثقل أو يلزم منه الخروج من الكسر إلى الضم في المكسور العين، والثاني: أنه كان يلتبس بفعل الجماعة؛ لأن بعض العرب يحذف الواو ويكتفي بالضمة كقول الحكم ابن عبدل: [46](الوافر)

فلو أنّ الأطبّا كانُ حولي وكان مع الأطبّاء الأساةُ

يريد كانوا، والثالث أنهم أرادوا خروجه من مرتبة الأمر والفتحة لخفتها كانت أحقّ به [47].

ويبدو أنّ النيلي قد تكلّف في تعليل إيثارهم الفتحة على أختيها في بناء الفعل الماضي، فلو اختار علة التخفيف وحدها لأغنته عن سواها، فهي من مظاهر التفسير اللغوي الذي يبنى عليه الذائقة اللغوية، وهي أكثر مناسبة لتفسير اختيارهم الفتح، فالعربي لم يكن على دراية بهذه العلل التي ساقها النحويون وإنما استخف اللفظ فنطق به[48].

- بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنوني التوكيد

اختلفوا في الفعل المضارع إذا أُكّد بهذه النون على ثلاثة أقوال:

1- إنّه مبني مطلقاً، فتحذف نون الرفع للبناء ،كما تحذف الضمة عند التجريد، وهو مذهب الأخفش، والزجاج، والفارسي.

2- إنّه معرب كحاله قبل أن تدخل عليه النون[49]، وممن قال به المالقي[50].

3- إن باشرته النون فهو مبني، وإن لم تباشره، فهو معرب[51]، وهذا هو المشهور عند النحويين[52].

ورجّح النيليّ المذهب الأخير، وعلّل بناء الفعل المضارع مع نون التوكيد، لتعذر إعرابه ذلك ((أنّ حركة حرف الإعراب منه قد صارت دالة على معنى، وهو كون الفاعل واحداً أو جماعة أو مؤنثاً ولم يكن للفعل أصل في الإعراب، فتقدر عليه حركته فوجب أن يعود إلى أصله وهو البناء))[53]، وتبدو العلة هنا علة أمن اللبس؛ لأنّنا إذا قلنا: (والله ليسافرنّ) ، بدون الفتحة، فإن كانت ضمة على الأصل لالتبس بالجماعة؛ لأننا نقول للجماعة: (لتسافرُنّ)، ولا سبيل إلى الكسر ؛لأننا نقول للمؤنثة المخاطبة: (لتسافرِنّ)، لذلك فتحوا ما قبل النون لكي يؤمنوا اللبس في كلامهم[54]، وأصل هذه العلة عند سيبويه إذ قال: ((وإذا كان فعل الواحد مرفوعاً ثم لحقته النون صيّرت الحرف المرفوع مفتوحاً لئلا يلتبس الواحد بالجميع، وذلك قولك: هل تفعلَنّ ذاك، وهل

تخرجَنّ يا زيد))[55]،وممن قال بها العكبري[56]، ولم يرتضِ المبرد ما قاله سيبويه، فجعل اختيارهم الفتح دون غيره لأنّه أخف الحركات[57]،ووافقه ابن الشجري[58]، ومنهم من جمع العلتين السابقتين[59]، وخالف ابن يعيش، إذ رأى أن نون التوكيد قد ((أكّدتْ معنى الفعليّة، ومكّنتْه، فغلب جانبُ الفعل، وبعُد من الاسم، فعاد إلى أصله))[60]، وذهب ابن أبي الربيع إلى أنّ علة البناء هي مشابهة المضارع الأمر[61]. وقيل بُني لأنّه تركب مع النون تركيب خمسة عشر[62].

والظاهر أنّ علة أمن اللبس التي قال بها سيبويه وتابعه فيها النيلي وغيره تبدو أكثر قبولاً وواقعية من غيرها، إذ هي من العلل التي توخّاها العرب في كلامهم، وراعوها في ألفاظهم، وقد استعملت للدلالة على الغموض الناشئ عن وجود لفظٍ يحتمل أكثر من معنى أو تركيب يؤدي إلى تعدد المعنى وغموضه[63]، ومراعاتها من أهم ما يحرص عليه العربي، لأنّ اللغة الملبسة لا تصلح أن تكون وسيلة للتفاهم والتخاطب.

- **صيغة التعجب**

ذهب الكوفيون إلى أن(أفعل) في التعجب نحو: (ما أَحْسَنَ زيداً) اسمٌ، وذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين[64]، وسار النيلي مع ركب البصريين مؤكداً أن (أفعل) فعلٌ، ((لبنائه على الفتح، ولنصبه المفعول به، وليس من الأسماء التي تنصبه، وللزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو: ما أفقرني إلى عفو الله)).[65]

وله صيغتان قياسيتان هما (ما أفْعَلَه وأفعِلْ به) كقولنا : (ما أحسنَ زيداً) و(أحسن بزيدٍ). فالأولى هي الأصل، والثانية معدولة عنها. وأيضاً فإن الأولى جملة اسمية ؛لأنها صُدّرت باسم وهو (ما)، والثانية جملة فعلية[66]، وصيغة التعجب القياسية غير متصرفة، وعلة ذلك عند النيلي، ((أنها أشبهت الحرف ؛لأنّ معناها في غيرها؛ لأنّ لفظها ماضٍ ومعناها ثابت في الحال، والدليل أنك إذا أردت التعجب من الماضي زدت كان نحو ما كان أحسن زيداً))[67].

والراجح أنّ عدم تصرّف الفعل، إما بخروجه عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس، أو بالاستغناء عن تصرّفه بتصرف غيره، وإن دلّ على ما ذكرك—(يَدَعُ، ويَذَرُ)، إذ استغنوا عن ماضيهما بـــ (تركَ) وعدم تصرّف فعلا التعجب لكلا الأمرين[68].

وصيغة التعجب لا يتصرّف فيها بتقديم ولا تأخير ولا فصل ،فلا يقال: زيداً ما أحسن، أو ما زيداً أحسن، وبيّن النيلي سبب ذلك بقوله:((وإنّما امتنع ذلك لامتناع تصرّف الفعل في نفسه؛ إذ التصرف في المعمول يكون تابعاً لتصرف العامل، وقيل لأنّ جملة التعجب تجري مجرى المفرد لأنّها بمجموع أجزائها تفيد معنى التعجب، فكما لا يُقدّم ما تأخّر من أجزاء الكلمة على ما تقدّم منها لأجل اختلال نظم حروفها ،فكذلك جملة التعجب))[69]

وأما صيغة (أفعل به) فيرى النيلي ((أنّ الباء علم التعجب؛ لأنّها لو حذفت فقيل أكرم زيداً لم يعلم أهو أمر أم تعجب صيغة التعجب بالأمر، وأحسن بزيد لفظها أمر ومعناها الخبر، بخلاف قولهم غفر الله له فإن لفظه خبر ومعناه الدعاء ،والجار والمجرور في موضع رفع لأنه فاعل والباء زائدة))[70]، ويفهم من كلام النيلي أن الباء اجتلبت للفرق بين الأمر والتعجب ،وبمثل هذا القول قال ابن الصائغ[71]، وما ذهب إليه النيلي من أن صيغة (أفعل به) لفظها أمر ومعناها ماضٍ هو قول سيبويه[72]، وقد ضُعّف قوله بأمور منها: [73]

1- أنّ الأمر بمعنى الماضي لم يُعهد في العربية، بل جاء الماضي بمعنى الأمر، نحو: اتقى امرؤٌ ربه،

2- التناقض في قولهم إذ يجعلون المتعجب منه في (ما أفعلَه) مفعولاً، ويجعلونه في (أفعل به) فاعلا، والشيء لا يكون فاعلا ومفعولا به في وقت واحدٍ.

3- أنّ صيغة أمر لا ترفع الاسم الظاهر، وإن كان خبراً في المعنى، بخلاف هذه الصيغة إذ رفعت الاسم الظاهر بجعله فاعلاً.

وذهب الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف إلى أن (أحسِن بزيدٍ) أمرٌ بأن يُجعلَ زيدٌ حسناً، وإنما يجعل كذلك بأن يصفه بالحُسن، فكأنه قيل: صفه بالحسن كيف شئت، فإن فيه منه كل ما يمكن أن يكون في شخص[74]، ورجّحه الرضي بقوله ((وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه))[75]. ولم يخلُ قولهم هذا من النقد والردود كذلك[76].

ويظهر هذا الخلاف في موضع المجرور بالباء الزائدة، هل هو رفعٌ أم نصبٌ؟ فمن قال بأنه أمر يجعله- أي المجرورَ- في موضع نصب، ومن قال بأنّه فعلٌ ماض بصيغة الأمر يجعله في موضع رفع بالفاعليَّة، فعلى الأول لا بُدّ في (أفعِلْ) من ضمير، وعلى الثاني لا يكون فيه ضمير[77].

المبحث الثالث: الاجتهاد النحوي في الحروف

- **إعمال (إنّ وأخواتها):** قرّر النحويون أنّ هناك ستة أحرف ناسخة للابتداء تعمل عكس عمل كان وأخواتها، وهي (إنّ، وأنّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وليتَ، ولعلَّ)، وهذه الأحرف تنصب المبتدأ وترفع الخبر عند البصريين، فيقال: إنّ المؤمنين صابرون، فهي عاملة في الجزأين، وعند الكوفيين أنّها لا عمل لها في الخبر، وإنّما هو باقٍ على رفعه قبل دخول هذه الأحرف(78)، ودافع النيليّ عن رأي البصريين واصفاً رأي الكوفيين بأنّه باطل، فقال:((لأنّ المبتدأ إنّما عمل في الخبر لكونه مبتدأ، لا لكونه اسماً ،وقد بطل بالابتداء بدخول هذه الحروف... وأيضاً فإنّ عندهم أنّهما يترافعان وإذا بطلت المرافعة بينهما ،فكيف يبقى الخبر على حاله، لأنّ المرافعة مفاعلة، ولا تقع إلا بين شيئين، وإذا بطلت في أحدهما، وهو اسم (إنّ) وجب أن تبطل في الخبر)).(79)

ويبدو أنّ البصريين أقرب إلى الصواب في هذه المسألة؛ لأنّ رأي الكوفيين يلزم عليه، أنَّ هناك عاملاً ينصب ولا يرفع، وهذا لا نظير له في العربية.

وقد انقسم النحويون في علة عمل هذه الأحرف إلى مذاهب شتى، فذهب فريق منهم ووافقهم النيليّ، إلى أنّ العلة في عمل (إنّ وأخواتها)، هي اختصاص هذه الأحرف بالأسماء ولم تكن كالجزء منها [80]،إلا أنّ النيليّ استبدل عبارة كالجزء منها بعبارة (مخصصاً له)، قائلاً:((أقول: والحقُّ أن يقال: إنّ الحرفَ يعملُ فيما يختصُّ به، ولم يكن مخصصاً له، كـــ (لام التعريف، وقد، والسين، وسوف)،لأنّ المخصص للشيء كالوصف له، والوصف لا يعمل في الموصوف ،وهذا أولى من قولهم ولم يتنزل منزلة الجزء منه، ولأنّ (أن) المصدرية تعمل في المضارع وهي بمنزلة الجزء منه، لأنّها موصولة به)).[81]

والذي يظهر أنّ علة عمل هذه الأحرف هي علة مركبة من علتين، الأولى: الاختصاص، والثانية الشبه بالفعل، فأغلب النحويين الذين صرّحوا بعلة الاختصاص يذكرون بعدها إنه إنّما عملت هذه الأحرف النصب والرفع لعلة المشابهة بينها وبين الفعل[82]، وعلة الشبه بالفعل هي ما قال بها المتقدمون من النحويين، فقد أشار إليها سيبويه إذ يقول :((هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده))[83] وصرّح بها المبرد، وابن السراج، والزجاجي، وابن يعيش، وابن الناظم، وابن الخباز[84].

والنيليّ ذكرها ضمناً قائلاً:((أما شبه (إنّ) بالفعل فمن ثلاثة جهات: من جهة اللفظ فقط ومن جهة المعنى فقط، ومن جهة اللفظ والمعنى)).[85]

وعلة المشابهة قال بها الكوفيون كذلك ،فهي تعمل في الاسم النصب لمشابهتها الفعل ولكنها لا تعمل في الخبر وحجتهم أنّها ((إنّما عملت،لأنها أشبهت الفعل، فهي فرع عليه، وإذا كانت فرعاً عليه، فهي أضعف منه، لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل، فينبغي أن لا يعمل في الخبر)).[86]

وصفوة القول أنّ هذه الأدوات إنّما عملت لاختصاصها بالأسماء، وإنّما عملت الرفع والنصب لشبهها بالأفعال الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، وبناء ألفاظها على الفتح، وقدم منصوبها على مرفوعها،إشعاراً بالفرعية، ولأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمد، والأسماء كالفضلات، فأعطيا إعرابيهما[87].

- **لام الاستغاثة:** اختلف النحويون في لام الاستغاثة، فقيل: هي زائدة، فلا تتعلق بشيء، بدليل معاقبتها للألف(88)، وقيل: ليست بزائدة فتتعلق، وعلى هذا ففيما تتعلق به قولان، أحدهما: أنّه الفعل المحذوف، والثاني: أنّه حرف النداء(89). وذهب الكوفيون إلى أنّ هذه اللام بقية آل، والأصل فييا لزيدٍ: يا آل زيدٍ، وزيد مخفوض بالإضافة(90). ولم يفصّل النيليّ القول في هذه اللام إلا إننا نستشف من كلامه أنّه يقول بحرفيتها، إذ قال:((وإنّما دخلت هذه اللام للفرق بين المستغاث به والمنادى بدون الاستغاثة))(91)، إذ لو قيل يا زيد، بغير (لام) ولا (ألف)، لم يدرِ المنادى أنّ المنادي يستغيث به من أمر عظيم، فجيء باللام إشعاراً بالاستغاثة،((وإنّما اختصّت اللام من بين سائر الحروف بالاستغاثة لما فيها من معنى التخصيص))(92)، وإذا حذفت اللام فتلحق ألف آخر المستغاث فيقال: يا زيداه، ((لحاجة المستغيث إلى مد الصوت))(93)، ولم يجمعوا بين اللام والألف، فلم يقولوا:(يا لزيداه)، وعلة ذلك عند النيليّ:((لأنّ هذه اللام عوضٌ عن الزيادة التي تكون في آخره، فهما يتعاقبان لأنّ اللام توجب كسر آخره والألف توجب فتحه فتدافعا لذلك، لئلا يجمعوا بين زيادتين بمعنى واحد أحدهما من أول الاسم والأخرى من آخره))(94). ويرى النيليّ أنه ((إنّما فتحت لام الاستغاثة لما ذكرنا من شبه المنادى بالمضمر، ففتحت كما تفتح مع المضمر ولام المستغاث من أجله مكسورة؛ فرقاً بين المستغاث به وله))(95).

ولو تتبعنا كلام النحويين في فتح لام الاستغاثة، لوجدنا أن سيبويه جعل فتح هذه اللام، للفرق بين المستغاث والمستغاث له إذ قال:((كسروها لأن الاسم الذي بعدها غير منادى، فصار بمنزلته إذا قلت هذا لزيدٍ. فاللام المفتوحة أضافت النداء إلى المنادى المخاطَب، واللام المكسورة أضافت المدعو إلى ما بعده لأنّه سببُ المدعو. وذلك أنّ المدعو إنّما دُعي من أجل ما بعده، لأنّه مدعو له.))[96]، وتابعه المبرّد، وابن السراج، والزجاجي، وغيرهم.[97] ومنهم من رأى فتحها لتنزل المستغاث منزلة الضمير واللام تفتح مع المضمر نحو: لَكَ، ولَهُ[98].

ومما سبق يبدو أنّ النحويين قد انقسموا فريقين: الأول يرى أن أصل هذه اللام الكسر، إذ هي حرف جر، وإنما فتحت للفرق بينها وبين لام المستغاث له، وهو ما عليه سيبويه ومن تابعه، والثاني يرى أنّ أصل هذه اللام الكسر، وإنما فتحت لام المستغاث فتحها لتنزل المستغاث منزلة الضمير، وهو تعليل النيليّ.

- **عمل (أن) الناصبة:** شرع النيلي أحكام عمل أدوات النصب، فبدأ بـــ(أنْ)، وبيّن أنّها إنّما عملت في المضارع النصب، لأنّها شابهت (أنّ) المشبهة بالفعل لفظاً ومعنى، أما من جهة اللفظ، فلأنّ الهمزة في كل واحد منهما مفتوحة، ولا اعتبار بتخفيف النون، فـــ(أنّ) الناصبة للاسم قد تخفّف أيضاً، ومن ذلك قول الشاعر:(99)(الطويل)

فلو أنْكِ في يوم الرخاء سألتني فِراقَكِ لَم أَبْخلْ وأنتِ صَدِيقُ

أما من وجهة المعنى، فلأن الجملة بعدهما تأتي في تأويل المفرد، ولذلك تقعان في محل رفع أو نصب أو جر، وإنما أتوا بـــ(أن) توصلاً إلى تعيين زمان المصدر، فلما أشبهت (أن) الناصبة للفعل (أن) المخففة لفظاً ومعنى، والثانية عاملة في الأسماء أعملوا الأولى في الأفعال[100]، وذكر ابن الحاجب أنّ (أن) الواقعة بعد أفعال القلوب هي مخففة من الثقيلة، وليست ناصبة [101]، وبيّن النيلي ذلك بقوله: ((معنى (أنّ) الثقيلة التحقيق ،فلما خُففت بالحذف نقص لفظها، فكان ذلك مؤذناً بنقصان معناها، فإذا دخل عليها فعل محقق كـــ(علمت) رُدّ عليها ما نقص من تحقيقها بالتخفيف، فرجعت إلى أصلها))[102]، وفرّق النيلي بين (أن) الناصبة للفعل و(أن) المخففة من الثقيلة مخالفاً من سبقه من أرباب هذا العلم، فقال: ((ولا بأس أن نخالف القدماء من أهل العلم في كشف ما ستروه لا جهلاً بل ليظهر به فضيلة المجتهد على غيره، فإنهم لو أرادوا لكشفوا جميع هذه الأشياء حتى يستوي فيها المبرز والمقصر فأقول: الأفعال الداخلة على (أن) المخففة المفتوحة هي أفعال القلوب مالم تكن للتعليل، فمنها يقين محض كـــ(علمتُ)، ومنها شكّ محض كـــ(ظننتُ)، ومنها مترقّب كـــ(رجوتُ) و(أردتُ)، فهي مع الأول مخفّفة من الثقيلة؛ لملاءمته لمعناها، ومع الثالث ناصبة للفعل ،ومع الثاني إن مال الترجيح إلى جانب اليقين جاز الأمران، وإلا فهي كالثالث، وإنّما اختصت الناصبة للفعل بالمترقب غير واقع في الحال كما أنّ ما بعد (أن) من الأفعال غير واقع في الحال))[103]، وهذا يعني أنّ قولنا: (علمت أن يذهبُ)، (أنْ) فيه مخففة من الثقيلة؛ للملائمة بين التوكيد واليقين، وقولنا: (أردت أن يذهبَ)، فهذه ناصبة، للملاءمة بينهما إذ إنّ المترقب غير واقع في الحال، كما أنّ ما بعد (أن) غير واقع فيه إذ هي تفيد المستقبل، أما قولنا: (ظننتُ أن يذهبَ) فإن غلب جانب العلم فيجوز الوجهان أي كونها مخففة أو ناصبة، وإن غلب جانب الظن فهي ناصبة.

- **الباء أصل أحرف القسم:** قرر النحويون أنّ أصل أحرف القسم الباء، والواو بدل منه، والتاء بدل من الواو(104)، وبيّن النيلي سبب ذلك بـــ ((أنّ الباء حرف جر، وحروف الجر تضيف معنى الفعل، وتنسبه إلى ما بعده))(105)، ففي قولنا: (أقسمُ بالله) أضافت الباء معنى الفعل إلى المقسم به ،ومن ثمّ اتسع مجالها، وظهر الفعل معها، ودخلت على المضمر، بخلاف الواو، إذ لا يظهر الفعل مع الواو ((لأنّها في الحقيقة حرف عطف، فتوهم عطف اسم على فعل أو توهم أنّ المقسم به مفعول معه فيما كان لا يظهر فيه إعرابه من المقسم به كالمقصور والمبني))(106)، وهذا يعني أنّهم حذفوا الفعل مع الواو خوف اللبس بعطف اسم على فعل أو الالتباس بالمفعول معه، فلو أقسم رجل فقال (أقسم والضحى)، لالتبس بعطف الضحى على أقسم، ولتوهم أهو مقسمٌ به مجرورٌ أم مفعولٌ مطلقٌ منصوبٌ، ومنهم من جعل حذف الفعل لكثرة الاستعمال(107).

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا إنّ حذف الفعل مع الواو للعلتين معاً، فإن علة أمن اللبس وكثرة الاستعمال، من العلل المطردة في كلام العرب، وبُني عليهما الكثير من الأحكام النحوية.

نتائج البحث:

1- عرض البحث مساهمة النيلي في التفاصيل الدقيقة لجملة من المسائل النحوية التي ظهر فيها اجتهاده النحوي جليّاً، فكان مشاركاً فاعلاً في تقويم أحكامها، وتحقيق مداركها، وتحرير أحكام له يراها معتبرة بأدلة علمية مقنعة لديه.

2- درس البحث جملة من المسائل النحوية في المرفوعات والمنصوبات والمجرورات الواردة في كتاب(التحفة الشافية في شرح الكافية)، وقد بان بالتطبيق اجتهاد النيلي في استنباط أحكام خالف بها مَن تقدّمه من النحويين، وقد صرّح هو باجتهاده هذا، كما في قوله: ((ولا بأس أن نخالف القدماء من أهل العلم في كشف ما ستروه لا جهلاً، بل ليظهر به فضيلة المجتهد على غيره، فإنهم لو أرادوا لكشفوا جميع هذه الأشياء حتى يستوي فيها المبرز والمقصر)). [108]

3- كشف البحث عن تأثّر النيليّ بآراء سيبويه والبصريين، إذ وافقه في أغلب ما نقله عنه، ولا غرابة في ذلك، ذلك أن كتاب سيبويه هو قبلة الدارسين ومحطّ رحال الباحثين على مرِّ العصور، على أنّ تأثر النيلي بآراء سيبويه والبصريين أيضاً لم يمنعه من قبول رأي الكوفيين إن ثبت عنده رجاحة أحكامهم.

4- كان للباحثين وقفة مع أقوال النيلي بالمفاتشة والتمعّن، ثم القبول أو الردّ بحسب ما يتبيّن لهما من أدلة مقبولة.فمن ذلك أيد الباحثان تعليل النيلي في مسألة اختصاص الترخيم بالنداء دون غيره من الأساليب الأخرى؛ لكثرة النداء في كلامهم، فهو ابتداءُ كلِّ خطابٍ وفاتحةُ كلِّ كلام[109]، كما انتقدا التكلف في تعليله اختيار الفتحة على اختيها في بناء الفعل الماضي أحقّ به [110].

الهوامش

(1) يُنظر: بغية الوعاة 410/1، والتحفة الشافية(الدراسة)1/ 43.
(2) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف 56/1، 162، 247.
(3) ينظر: رسالة في إعراب لا إله إلا الله 65.
(4) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه 3/ 220، والبرهان في علوم القرآن 436/2.
(5)يُنظر: المقاصد النحوية 916/2، 1831/4، 1859.
(6)ينظر: خزانة الأدب 8/ 492.
(7)ينظر: حاشية الصبان 1/ 380.
(8)الخصائص387/2.
(9)ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب 149/1.
(10)ينظر: شرح ابن عقيل77/2.
(11) التحفة الشافية 96/1.
(12)ينظر : المصدر نفسه 96/1.
(13) ينظر:كتاب سيبويه 31/1.
(14)ينظر: الأصول في النحو 73/1.
(15) ينظر: شرح شذور الذهب205/1، وشرح ابن عقيل 77/2.
(16) ينظر:الإنصاف في مسائل الخلاف(م 9)56/1.
(17)ديوانه 217.
(18) ينظر: شرح التصريح214/1.
(19)التحفة الشافية 131/1.
(20) ينظر: شرح ابن الناظم81/1
(21) ينظر: شرح التصريح 213/1، وهمع الهوامع384/1.

(22)التحفة الشافية131/1.

(23) شرح المفصل235/1.

(24) ينظر: المصدر نفسه 44/1.

(25) ينظر :معاني النحو188/1.

(26) ينظر:توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك479/1.

(27) التحفة الشافية141/1.

(28)المصدر نفسه137/1.

(29) ينظر: المصدر نفسه137/1.

(30) ينظر: شرح الرضي على الكافية175/1.

(31) ينظر: اللمع في العربية 115.

(32) ينظر: التحفة الشافية 214/1.

(33) كتاب سيبويه 239/2.

(34) ديوانه 56.

(35) ينظر: التحفة الشافية 214/1.

(36) ينظر: الإنصاف (مسألة 48)285/1، اللباب 346/1.

(37) ينظر: الأصول في النحو81/1، والمسائل العسكريات 33، واللمع في العربية 19، والمقتصد في شرح الإيضاح 398، وشرح المفصل336/2، والإيضاح في شرح المفصل2/ 67، وشرح التسهيل320/1.

(38) التحفة الشافية764/2.

(39) كتاب سيبويه /45/1.

(40) ينظر: الأصول في النحو81/1، والمسائل العسكريات 33، واللمع في العربية 19، والمقتصد في شرح الإيضاح 398، وشرح المفصل336/2.

(41) التحفة الشافية 766/2.

(42)التحفة الشافية 691/2.

(43)المصدر نفسه 691/2.

(44)كتاب سيبويه 16/1.

(45)يُنظر:الأصول في النحو145/2، واللباب16/2، وتوضيح المقاصد والمسالك308/1، وشرح الأشموني 45/1.

(46) البيت في: الإنصاف (م)56 318/1.

(47) يُنظر: التحفة الشافية 692/2.

(48) يُنظر: التعليل النحوي عند ابن اياز 193.

(49) يُنظر: ارتشاف الضرب 663/2.

(50) يُنظر: رصف المباني 337.

(51) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك 1187/3.

(52) يُنظر: المصدر نفسه 1170/3.

(53) التحفة الشافية 931/2.
(54) يُنظر: المصدر نفسه 934/2.
(55) كتاب سيبويه 519/3.
(56) اللباب 28/2.
(57) يُنظر: المقتضب 19/3.
(58)أمالي ابن الشجري 489/2.
(59) يُنظر: توجيه اللمع 525.
(60) شرح المفصل 216/4.
(61) يُنظر: البسيط 206/1.
(62) يُنظر: شرح ابن الناظم 15/1.
(63) التعليل اللغوي في كتاب سيبويه 297.
(64) يُنظر: الانصاف (م15)، 104/1
(65) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك 892/2
(66) يُنظر: التحفة الشافية 789/2.
(67)التحفة الشافية 789/2.
(68) يُنظر: حاشية الصبان 29/3.
(69) التحفة الشافية 791/2.
(70)المصدر نفسه793/2.
(71) يُنظر: اللمحة في شرح الملحة 525/1.
(72) يُنظر: شرح الرضي 191/4.
(73) يُنظر: التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين 164/1.
(74) يُنظر: شرح الرضي 192/4.
(75) المصدر نفسه 192/4.
(76) يُنظر: معاني النحو 284/4.
(77) يُنظر: المقاصد الشافية 437/4.
(78) ينظر: شرح ابن عقيل 348/1.
(79) التحفة الشافية 159.
(80) ينظر: المقاصد الشافية 305/2.
(81) التحفة الشافية 846.
(82) ينظر:التحفة الشافية 263.
(83) كتاب سيبويه 2 / 131.
(84) ينظر: المقتضب 108/4، والأصول في النحو230/1، والإيضاح في علل النحو64، وشرح المفصل 521/4، وشرح ابن الناظم1/ 177، وتوجيه اللمع 148.
(85)التحفة الشافية 864/2.

(86) الإنصاف (م22)، 161/1، وينظر: أسرار العربية 149، وارتشاف الضرب 2 / 128.
(87)إرشاد السالك إلى حل الفية ابن مالك 230، وشرح الاشموني 296/1، وهمع الهوامع 490/1.
(88) همع الهوامع 70/2.
(89) ينظر: الجنى الداني104.
(90) ينظر: المصدر نفسه104.
(91) التحفة الشافية 194/1.
(92) المصدر نفسه 194/1.
(93) المصدر نفسه 194/1.
(94) المصدر نفسه 194/1.
(95) المصدر نفسه 194/1.
(96) كتاب سيبويه 219/2.
(97) ينظر: المقتضب 254/4، والأصول في النحو 351/1، واللامات 87، وشرح الرضي 258/1، وشرح ابن الناظم 417/1، وهمع الهوامع 69/2.
(98) ينظر: شرح ابن عقيل 280/3، وشرح المكودي 247/1.
(99) البيت في: معاني القرآن للفراء 90/2 ، والمقاصد النحوية 775/2.
(100) يُنظر: التحفة الشافية 705/2.
(101) يُنظر: المصدر نفسه 706/2.
(102)التحفة الشافية 706/2.
(103)المصدر نفسه 707/2.
(104) ينظر: مغني اللبيب 157.
(105) التحفة الشافية 830/2.
(106)المصدر نفسه830/2.
(107) يُنظر: اللباب 375/1
(108)التحفة الشافية 707/2.
(109) ينظر: التحفة الشافية 214/1.
(110) يُنظر: المصدر نفسه 692/2.

CONFLICT OF INTERESTS
There are no conflicts of interest

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

القرآن الكريم

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان النحوي (محمد بن يوسف ت745ه)، تحقيق د. رجب عثمان محمد، ومراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.

2. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ابن قيم الجوزية(إبراهيم بن محمد ت 767هـ)، تحقيق د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط1، 1954م.
3. أسرار العربية: أبو البركات الأنباري (كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ت 577هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، 1957م.
4. الأصول في النحو: ابن السراج(محمد بن سهل بن السراج ت316هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط4، 1999م.
5. أمالي ابن الشجري: ابن الشجري(هبة الله بن علي بن محمد ت542هـ)، تحقيق د. محمود أحمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1992م.
6. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003م.
7. الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب(جمال الدين أبو بكر بن عمر ت 646هـ)، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1982م.
8. الإيضاح في علل النحو: الزجاجي(أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت337 هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط1986،5 م.
9. البحر المحيط: أبو حيان النحوي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، شارك في تحقيقه د. زكريا عبد المجيد النوتي ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م.
10. البرهان في علوم القرآن: الزركشي (محمد بن عبد الله بن بهادر ت794هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1957 م.
11. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي(جلال الدين بن عبد الرحمن ت 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان(د.ت) .
12. التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: د. شعبان عوض محمد العبيدي، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، 1999م.
13. توجيه اللمع: ابن الخباز(أحمد بن الحسين بن علي ت 638هـ)، تحقيق د. فايز زكي محمد، دار السلام، مصر، ط 2، 2007م.
14. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي (حسن بن قاسم ت 749هـ)، تحقيق أحمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2005م.
15. حاشية الصبّان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك : الصبان(محمد بن علي ت 1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1997م.
16. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي(عبد القادر بن عمر ت 1093هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م.
17. الخصائص: ابن جني(أبو الفتح عثمان ت 392ه)، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، القاهرة، ط5، 2011م.
18. ديوان زهير بن أبي سلمى: تحقيق علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م.

19. ديوان الفرزدق: شرحه وضبطه علي غريس، منشورات الأعلمي، بيروت، ط1، 1996م.
20. رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي(أحمد بن عبد النور ت702هـ) تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1975م.
21. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل(بهاء الدين بن عقيل ت 769هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 20، مطبعة التراث، مصر، 1988م.
22. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ابن الناظم(بدر الدين محمد بن محمد بن مالك ت 686هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
23. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني(علي بن محمد بن عيسى ت 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط1،1998م.
24. شرح التسهيل: ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله ت672هـ) تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة، مصر، ط1، 1990م.
25. شرح التصريح على التوضيح : خالد الأزهري(خالد بن عبد الله بن أبي بكر ت 905هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 2، 2006م.
26. شرح الرضي على الكافية: الرضي الاستراباذي(رضي الدين محمد بن الحسن ت688ه)، تصحيح وتعليق د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا، ط2، 1996م.
27. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: الجَوجَري (محمد بن عبد المنعم بن محمد ت 889هـ)، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،، ط 1، 2004م.
28. شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف: المكودي (عبد الرحمن بن علي بن صالح ت807هـ)، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، 2005م.
29. شرح المفصل: ابن يعيش(موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت643ه)، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
30. كتاب سيبويه: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت 180هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988م.
31. الكناش في فَنَّي النحو والصرف: ابن شاهنشاه (إسماعيل بن علي بن محمود ت732هـ)، دراسة وتحقيق د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2000م.
32. اللامات: الزجاجي(أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت 337هـ)، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط 2، 1985م.
33. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري(عبد الله بن الحسين ت616هـ)، تحقيق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1995،1م.
34. اللمحة في شرح الملحة: ابن الصائغ(محمد بن حسن ت720هـ)، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،، ط1، 2004م.
35. اللمع في العربية: ابن جني(عثمان بن جني)، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د. ت).

36. المسائل العسكريات في النحو العربي: أبو علي الفارسي(الحسن بن أحمد ت377هـ)، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية،عمان، الأردن، 2002 م.
37. معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، مطبعة الحكمة، الموصل 1991م.
38. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري(عبد الله بن يوسف ت 761ه)، تحقيق د. مازن المبارك، و د. محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
39. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق الشاطبي (إبراهيم بن موسى ت 790هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، طبعة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، ط1، 2005م.
40. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى): العيني (محمود بن أحمد ت 855 هـ)، تحقيق د. علي محمد فاخر، ود. أحمد محمد توفيق السوداني، و د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ط1، 2010 م.
41. المقتصد في شرح الإيضاح: الجرجاني(عبد القاهر بن عبد الرحمن ت471هـ)، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، 1982م.
42. المقتضب: المبرد(محمد بن يزيد المُبرِّد ت 285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
43. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت).

ثانياً الدراسات والبحوث:

44. التحفة الشافية في شرح الكافية: (أطروحة دكتوراه)، تقي الدين النيلي(إبراهيمُ بن الحسينِ بن عبيدِ اللهِ بن إبراهيمِ بن ثابت الحلي ت في القرن السابع الهجري)، دراسة وتحقيق إمام حسن الجبوري، جامعة القاهرة، مصر، 1983م.
45. التعجب من فعل المفعول بين المانعين والمجيزين: سليمان بن إبراهيم، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السنة العشرون، العددان 79، 80، 1408هـ.
46. رسالة في إعراب لا إله إلا الله: ابن هشام (عبد الله بن يوسف الأنصاري ت761هـ)، تحقيق حسن موسى الشاعر، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، السنة 21 – العددان الواحد 81– 82، المحرم وجمادى الآخرة، 1409هـ.